الديار AD-DIYAR
السبت 18-02-2012 العدد 8270
20

«لا صلاحية للهيئة المنظمة باصدار التراخيص»

صحناوي : OTMT هي الخلف القانوني لشركة OTH والجيل الثالث أصبح واقعاً لا يُمكن مُعاكسته

اوضح وزير الاتصالات نقولا صحناوي، في معرض تفنيده للمزاعم التي طاولت اداءه في الوزارة:

أنّ شركة OTMT هي الخلف القانونيّ لشركة OTH. فشركة OTMT التي وقّعت عقد الادارة الحالي ناتجة عن انقسام شركة OTH، إلى شركتين هما شركة OTH، وشركة OTMT، وأنّ شركة Orascom Telecom Lebanon (OTL) التي تدير شبكة ألفا منذ عام ٢٠٠٩، وتضم جميع موظفيها انتقلت ملكيتها نتيجة عملية الانقسام من شركة OTH، إلى شركة OTMT، وذلك بتاريخ ٢٣/١٠/٢٠١١، مع العلم أنّ هيكلية المساهمين في شركة OTH قبل عملية الانقسام هي مطابقة لهيكلية المساهمين في شركة OTMT، وأنّ السيّد نجيب ساويرس هو رئيس مجلس إدارة شركة OTMT، والمساهم الأكبر فيها، كما كانت الحال بالنسبة لـOTH قبل عملية الانقسام، وأنّ رأس مال شركة OTMT يزيد عن ٣٦٥ مليون دولار أميركي، وأنّ الشركة المذكورة قدّمت كفالات صادرة عن مصرف لبنانيّ بقيمة أربعين مليون دولار أميركي، إضافة إلى أنّ عقد الإدارة الجديد ألزم على سبيل الاحتياط، شركة OTMT ضمان كلّ الموجبات التي كانت مترتبة على شركة OTH بموجب العقد المنتهية مدّته بتاريخ ٣١/١/٢٠١٢ . أما القول إنّ شركة OTH لا تعلم بالعقد الموّقع مع شركة OTMT، فهو كلام ينقضه كتاب صادر عن شركة OTH وموجود في ملفات الوزارة».

في ما يتعلق بتراخيص شركات نقل المعلومات، أشارت الوزارة إلى أنّه «في ضوء قرار مجلس شورى الدولة رقم ٧٠٥/٢٠١٠-٢٠١١ تاريخ ٢٤ أيار ٢٠١١، لا صلاحية للهيئة المنظمة للاتصالات بإصدار التراخيص لشركات نقل المعلومات، ما حمَل الوزارة حفاظاً على المصلحة العامة، وتأميناً لاستمرارية تقديم الخدمات المرخصة إلى الزبائن، على تجديد التراخيص الصادرة سابقًا عن مجلس الوزراء، والذي فوض صلاحية تجديد التراخيص إلى وزير الاتصالات، وهي لم تقم بإصدار تراخيص جديدة.

فيما يتعلق باعتراضه على خدمة الجيل الثالث، فقد آن الأوان للنائب يوسف أن يعي أنّ هذه الخدمة صارت واقعاً لا يمكن معاكسته، وأنّ الوزارة ستستمر بتطوير الخدمات المقدّمة إلى المواطنين بالرغم من اعتراضاته، ومن دون أن تتوقف عند بعض المصالح الخاصة الذي يحاول النائب المذكور حمايتها على حساب المواطنين، وهو أمر نشأ عليه النائب المذكور.

أما حديث النائب يوسف عن عدم وجوب احترام قرار مجلس شورى الدولة، وهو أعلى سلطة قضائية إداريّة، فمتروك برسم المواطنين ومن انتخبه نائباً. وإن كان نهجه هو عدم احترام القانون والقضاء وفصل السلطات، فهنيئاً له نعمة حصانة نيابية لا يفقه معانيها، ويعبث بها، ويتعسف في استعمالها.

Select info S.A.L.
"Only Your Selected Information"